وحدة النضال والكرد في المانيا

كاظم حبيب

تريثت كثيراً قبل أن أبدأ بكتابة هذا المقال. ولم أعمد إلى إثارة موضوع التعاون بين العرب والكرد وبقية القوميات في ألمانيا عندما أخل الأخوة الكرد بمبدأ التعاون بين بنات وأبناء الجالية العراقية في ألمانيا وسيطروا بالكامل تقريباً على الهيئة الإدارية للجالية العراقية بحيث انتخبوا ١٩ عضواً من مجموع ٢١ شخصاً من الكرد، في حين كان الاتفاق بين الأخوة، ولم أكن طرفاً في الحوار، أن تراعى الجوانب القومية في مثل هذه المجالات والحرص على تعزيز التعاون لصالح القضايا المشتركة، إذ لم يكن الهدف سيطرة هذه الجماعة، أو تلك، وأبناء هذه القومية أو تلك، على الهيئة الإدارية للجالية، خاصة وأن الغالبية العظمى من العراقيين العرب المشاركين في اجتماعات الجالية في ألمانيا يتميزون بتأييدهم حق الشعب الكردي في تقرير مصيره بنفسه وإلى جانب اختياره الحر للفيدرالية ومن أجل المساواة التامة في المواطنة، وشارك الكثير منهم في النضال من أجل انتصار الديمقراطية في العراق وحق الشعب الكردي في تقرير مصيره بصيغ وأساليب كثيرة.

لا شك في أن التحشيد الواسع بنية السيطرة على الهيئة الإدارية لم يكن في بال العرب العراقيين بأي حال، رغم أن الموقف لم يكن طبيعياً، فالممارسة التي حصلت من قبل الأخوة الكرد في ألمانيا قادت إلى نشوء جو غير طبيعي ويمكن أن تقود إلى زعزعة الثقة المتبادلة التي حرصنا طويلاً على العناية بها وتطويرها.

لقد أدى انتخاب كل أعضاء الهيئة الإدارية تقريباً من الكرد إلى جمود العمل كلية في ألمانيا وغيابها عن ساحة العمل لصالح القضايا العراقية المشتركة. إذ كان هم الذين شاركوا في المؤتمر إيصال الكرد إلى الهيئة الإدارية فقط ثم الابتعاد عن العمل، ولا أعرف حتى الآن ما الغرض من كل ذلك. وقد تحدثت مع بعض المسؤولين في هذا الصدد وأشاروا إلى خطأ الموقف ولكن ما العمل؟ قلنا ليسر العمل على أن لا يتكرر ذلك. كان هذا قبل عدة أشهر. ولكن العمل متوقف تماماً في أوساط الجالية من قبل هيآتها الإدارية.

وقبل شهر واحد بادر عراقيون ديمقراطيون في هامبورغ بالدعوة إلى تشكيل فرع الجالية في هامبورغ. وعقد الاجتماع فعلاً قبل أسبوع تقريباً. في بداية الاجتماع أشار الدكتور غالب العاني الى ضرورة التعاون المثمر بين كل أطياف الجالية وأهمية عدم تكرار تجربة انتخابات ألمانيا في برلين لكي يتم تحشيد وتعبئة أكثر العراقيين من مختلف القوميات لصالح العراق الديمقراطي الفيدرالي.

ولكن ماذا كانت النتيجة؟

قرر الأخوة الكرد تحشيد أكبر عدد ممكن بهدف الانفراد بالهيئة الإدارية لفرع الجالية في هامبورغ وإقصاء الأخوة العرب عنها، إذ تم انتخاب تسعة أشخاص من الكرد إلى عضوية لجنة تتكون من تسعة أشخاص فقط. كما انتخب كردي واحد وعربي عراقي واحد كاحتياط للهيئة.

أشاعت هذه النتيجة استياءً شديداً لدى العرب العراقيين. ويبدو لي أن هناك مجموعة من الكرد المسؤولين يسعون إلى تعكير صفو العلاقة بين العرب والكرد في ألمانيا وفي أوروبا، وبالتالي الكف عن التعاون بينهما وحرمان البعض الآخر من الصداقة المتبادلة.

لا مانع لدى العرب العراقيين من أن يقرر الأخوة الكرد تشكيل جالية كردية واختيار من يشاؤون من الكرد إليها، إلا أنها تبقى جالية كردية عراقية أو كردية عامة، ولن تعبر عن مجموع العراقيين من مختلف القوميات المقيمين في ألمانيا أو برلين أو هامبورغ.

إن الصداقة التي نؤمن بها ونثق بضرورتها لنا جميعاً ليست شارعاً باتجاه واحد، بل هي شارع باتجاهين وعلى الأخوة المسؤولين الكرد في ألمانيا أن يدركوا هذه الحقيقة، وإلا فليعملوا وحدهم ولن يجدوا مني شخصياً سوى التأييد، ولكن بدوني وبدون العرب العراقيين أو غيرهم من القوميات الأخرى. إذ أنهم بهذا التصرف يخرقون أصول العمل المشترك والتعاون الذي نحن بأمس الحاجة إليه.

إذا كانت هذه هي السياسة التي يريد الأخوة ممارستها في الخارج، فمن المؤسف أن نقول بأنها لن تحظى بتأييد أصدقاء لكم كانوا يتمنون تعزيز الصداقة وتوسيع قاعدتها وليس محاولة إبعاد الأصدقاء العرب عنكم.

إن صداقتنا للكرد ودفاعنا عن القضية الكردية لا يعني سكوتنا عن الأخطاء التي يرتكبها البعض من الأخوة الكرد دون الشعور بالمسؤولية إزاء العمل المشترك وضرورته.

أرجو من الأخوة الكرد أن يعيدوا النظر بأسلوب عملهم وطريقة تعاملهم مع العراقيين العرب، إن كانوا حريصين على العمل المشترك.

العراق وسواه من أوضاع مشابهة

الوسطية الضائعة منذ نصف قرن

فالح عبد الجبار

تنتشر كلمة ؟الوسطية؟ منذ عقد انتشاراً جديداً يضفي عليها طابع فكرة فلسفية - اجتماعية، ويخرجها من أسر معناها الضيق القديم باعتبارها محض تكتيك سياسي بين قطبين متضادين، متعارضين، هما اليمين واليسار بمعناهما القديم. وتشيع هذه الكلمة في الأوساط العراقية اليوم أيضاً، بحثاً عن منجى من حكم الاكليروس الداهم الذي يشكل في نواح عدة، استمراراً للشمولية - القبلية التي سادت ثم بادت.

وللوسطية تاريخ فلسفي غابر يعود الى أرسطو، الذي اعتبر الحد الوسط خير الأحوال (بين الحرارة المفرطة والبرودة القارصة، أو بين الجفاف التام والغرق في الماء). وثمة حديث نبوي شريف غالباً ما يتردد على الألسن: "خير الأمور أوسطها"، لعله توكيد لهذه الحكمة القديمة قدم الحضارة. غير أن لهذه الكلمة، في السياسة، وقعاً آخر. فعلى امتداد النصف الأول من القرن العشرين (ولربما قبله) كانت الوسطية تُعد سبة منظوراً اليها من جهة اليسار، وكانت تعد ممالأة للتطرف منظوراً اليها من جهة اليمين. وكان هذا الاستقطاب يدور حول تقديم الجماعة على الفرد، أم الفرد على الجماعة، في حل تفاوتات الثروة والسلطة بين طبقات مجتمع حديث، هرمي، ينتج الثروة والفاقة بالدرجة ذاتها من الغزارة. هذه الاستقطابات قسمت الأمم مثلما قسمت العالم. وبقيت الانقسامات على أشدها، حتى أخذت بالتثلم المتدرج في النصف الثاني من القرن العشرين.

الليبراليات الفردية الجامحة أخذت تتعلم من الجماعيات وجوب التوازن الاجتماعي، فنشأت دولة الرفاه نطفاً أولية بعد الكساد الكبير (عام ١٩٢٨) لتتحول الى منظومة راسخة في الخمسينيات. في المقابل اكتشفت الجماعيات الجامحة، التي تهيمن فيها الدولة على كل المقادير، وجوب الاصلاح على خطى اقتصاد السوق، وفتح الباب للحريات الاجتماعية والشخصية، فبدأت حركة الاصلاح مطلع الثمانينيات. وفي خضم هذا التقليد المتبادل، ولدت فكرة الوسطية مجدداً لا بوصفها تكتيكاً سياسياً، بل فلسفة اجتماعية ذات منظور تاريخي. ولعل أبرز عقولها هو عالم الاجتماع الانكليزي انطوني غيدنز، عميد كلية الدراسات الاقتصادية في لندن.

ولعل مسار القرن العشرين هو مسار تحول الليبرالية الى المذهب الكينزي الذي تخلى عن ليبراليته باتجاه اعلاء شأن الدولة التدخلية، وفرض ضوابط تنظيمية على سير المنظومة العالمية للرأسمالية عبر مؤسستين لا تزالان معنا: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وقد تثلّم عالم الاستقطابات الثنائية مرة أخرى يوم أعلن فلاسفة فرنسا عن "نهاية الايديولوجيات" حسب تعبير آلان تورين، أو سقوط "السرديات الكبرى" أي النظريات الشاملة (الهيغلية والماركسية الخ).

وجاء التثلم الأكبر يوم بدأت دول أوروبا الشرقية بالاصلاح الاقتصادي نحو اقتصاد السوق: المجر، الصين، فالاتحاد السوفياتي. فكان ذلك اعترافاً بوجود ؟خطأ؟ أو ؟خلل؟ ما في النظم المبتدعة في قرن البؤس هذا. غير أن الاستقطاب بقي يتواصل حتى انتهاء الحرب الباردة، التي سجلت، حسب قول المؤرخ الماركسي أريك هوبزباوم، النهاية المبكرة للقرن العشرين. وفي عرفه أن القرن العشرين انتهى سياسياً عام ١٩٩١ قبل أن ينتهي تقويمياً عام ٢٠٠٠.

منذ ذلك الحين و"الوسطية" في أوروبا تنمو باعتبارها الحل الوسط المتاح، الحل الظرفي لمشكلة عميقة قد لا تحلها الحضارة البشرية في قرون.

ولعل الوسطية وهم ايديولوجي آخر، رغم ما يكتنفها من تطورات وسياسات عملية، تقوم، في ما تقوم، على الموازنة بين قطبي الاقتصاد الأوامري الخانق، واقتصاد السوق المنفلت، وهي بهذا تنطوي على رد على الليبرالية الجديدة، مثلما تتشرب بعض عناصر هذه الأخيرة. ولعلها تدين في شيوعها الى ظاهرة اجتماعية تتمثل في تقلص الطبقة العاملة الصناعية التي تميزت بالنمو المتصل في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، مثلما تتمثل باتساع الفئات الوسطى، المالكة والعاملة في آن واحد، اتساعاً هائلاً في النصف الثاني من القرن العشرين ما حولها الى أكبر كتلة اجتماعية، خلافاً لكل توقعات القرن التاسع عشر بأن هذه الفئات ستنسحق وتتدهور وتتلاشى.

ويبدو لي أن شيوع الوسطية قد يكون، في بلدان كثيرة، محض موضة فكرية، شأن الموضات الفكرية الكثيرة التي سادت ثم توارت، أو قد يكون لها شيء من فسحة للنمو. ولعل مجالها الأبرز هو ما اصطلح عليه بالفئات الوسطى (هناك من يسميها الطبقات الوسطى). ولعل أول من انتبه الى هذه الفئات ونبه إليها في العالم العربي هو المؤرخ حنا بطاطو، صاحب السفر الكبير عن "الطبقات الاجتماعية القديمة" في العراق. فبطاطو يؤرخ لثورة تموز (يوليو) ١٩٥٨ باعتبارها ثورة "الطبقات الوسطى" شأنها شأن ثورة تموز ١٩٥٢ في مصر. بل أن بطاطو يلمح الى أن فترة حكم الزعيم عبد الكريم قاسم، مثل شخصه، يجسدان النزعة الوسطية، التي انسحقت كما نعلم انسحاقاً.

وهنا لا بد من التمييز بين صعود الطبقات الوسطى وبين الوسطية. فالوسطية لم تكن أكثر من تيار فكري واحد تلبس قسماً من هذه الطبقات، الى جانب تيارات أخرى عروبية واسلامية ويسارية.

على أن موت الوسطية المبكر في العرا ق مطلع ستينيات القرن الماضي يرجع الى انها جاءت في ذروة الحرب الباردة التي مزقت العالم، مثلما يرجع الى انها جاءت لحظة ضعف الطبقات الوسطى نفسها في العراق، حيث لم يكن وزنها النسبي ليزيد (حسب ارقام بطاطو نفسه) عن ٣٦ في المئة من سكان المدن، علماً ان المدن نفسها بالكاد شكلت نحو نصف السكان. وبهذا كانت الطبقات الوسطى الحديثة أقلية داخل المدينة، والمدينة نفسها لم تكن - عددياً في الأقل - تشكل الأغلبية، خصوصاً ان هجرة الأرياف الهادرة الى المدن حولت هذه الأخيرة ثقافياً واجتماعياً الى ارياف متكدسة.

ولم يعر بطاطو كبير أهمية الى معلم أساس من معالم الطبقات الوسطى وهو اعتمادها الشديد على الدولة كرب عمل، وتعلّقها الشديد بالاقتصاد المركزي. وبهذا المعنى فإن الوسطية العراقية التي ولدت سياسياً في ١٩٥٨ جاءت الى الدنيا شبه مخنوقة، تجد اليوم في عودتها الجديدة عالماً يخلو من قيود الحرب الباردة، مثلما تجد مدناً نمت الى مديات كبيرة، وتجد في الآن ذاته ان بعضاً من خصومها الايديولوجيين (القوميين واليساريين) ليسوا في عافية، ولا في بينة من أمرهم. كما تجد فئات وسطى متسعة تناهز نصف سكان المدن، منقسمة الى قرابة النصف الذي يعتمد على الراتب الحكومي، والنصف المتحرر من رعاية الدولة بفضل نمو اقتصاد السوق. لكنها، في المقابل، تجد كتلاً هائلة من الفئات الهامشية المفقرة الريفية المنشأ (النصف الخطر في سكان المدن) كما تجد اسلاماً سياسياً طائفياً بامتياز على كل الجبهات.

هل يمكن لوسطية عبدالكريم قاسم المبكرة التي ولدت قبل الأوان ان تعود بقوة؟ جائز. ثمة فرصة سانحة، يمكن لها ان تفيد من اخطاء الماضي.

لقد ماتت الوسطية الأولى بفعل ضغوط الاستقطاب الحادة عالمياً واقليمياً ومحلياً، لكنها ايضاً تهاوت تحت وقع اخطائها هي ايضاً، وبالذات انحباسها واختناقها في اطار نظام سياسي احتكاري، فقد كل أصدقائه القريب منهم والبعيد. فالوسطية العراقية الان لا تشق طريقها على المنوال الأوروبي بين يمين جامح ويسار جامح، بل بين اصوليات شمولية آفلة، وأصوليات دينية صاعدة.

الحدس.. موهبة الصحفي ومسؤوليته

علاء خالد غزالة

لعل آخر ما يتوقعه أي صحفي هو ان يحوز عمله الرضا التام من قبل الأطراف التي يتناولها في بحثه وتحليله، في سعيه الدائم إلى إظهار الحقيقة. بل انه في الواقع مشغول بتوقع من سيثيره أو يستفزه هذا العمل، وطبيعة رد الفعل الناتجة، أكثر من تفكيره في الإطراء أو الثناء على ما يسعى لتقديمه. وفي كثير من الأحيان يكون هذا الصحفي (أو الصحفية) غير قادر أصلا على التعرف على العواقب نظرا لتشعب الحالة السياسية وتضاربها في بلد يُعد حديث العهد بالديمقراطية والحرية. وبالتالي فان حساباته قد لا تكون فقط في تجنب نقد جهة ما بسبب احتمالية الرد العنيف أو المدمر أحيانا، بل في تجنب نقد الكل، واستعمال الجمل المفتوحة، والإشارة إلى الأحداث بطريقة تقبل التأويل على أكثر من وجه.

وما يدعو للعجب ان الصحفيين لا يجدون مشقة في نقد أداء الدولة، ولا يتوقعون التعرض للأذى والمساءلة نتيجة لذلك، ولكنهم نادرا ما يتعرضون لنقد الأحزاب السياسية والكتل والجماعات التي تشكل هذه الدولة. وهم يتناولون الخبر أحيانا بحيث يرضي القاريء العادي وغير المطلع في المقام الاول، ويغضون النظر عن ذكر بعض الحقائق التي قد تصدمه. كما يروج بعضهم بطريقة ببغائية لبعض الأفكار والاطروحات باعتبارها تأكيدا للنتائج التي يشير إليها فحوى الخبر دون ان يكون لذلك أساس.

ان مهنة الصحافة، خلافا للمهن الأخرى، تتطلب مستوى وعي عالٍ بالواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي علاوة على معرفة دقيقة بالتغييرات التاريخية، في المدى القريب في الأقل، وكذلك معرفة تفصيلية بمسيرة الأحداث خلال المرحلة الراهنة. والصحفي الجيد يراد له، علاوة على امتلاكه حسا استباقيا للحدث، ان يقوم بأكثر من دور في وقت واحد. فهو يجب ان يكون ناقلا أمينا للخبر الآني، كما ان عليه ان يضعه في السياق التاريخي، وسلسلة المسببات والنتائج، إن أمكن، لمساعدة المتلقي على الفهم. وقد لا يكون مطلوبا من الصحفي أن يقدم تحليلا دقيقا وشاملا لمفاد الخبر، ولكنه يجب ان يهيئ الأرضية له في الأقل.

في الصحافة الغربية، وبدرجة اقل في مثيلاتها العربية، يجب ان يجيب مضمون الخبر الصحفي عن ستة أسئلة هي: ماذا، ومن، وكيف، ومتى، وأين، ولماذا. وبهذه الإجابات يستطيع المتلقي فهم الخبر بطريقة واضحة تزيل الغموض عنه. وهي كذلك تنقل الخبر من مجرد إشاعة تتردد على السن البسطاء إلى مادة صحفية تأخذ حيزا في المناقشة العلمية، وتسجل موقفا للتاريخ. على سبيل المثال إذا أراد الصحفي ان يغطي مؤتمرا يناقش قضية ما، فستكون الإجابات المطلوبة كالآتي:

ماذا: مؤتمر عن دور منظمات المجتمع المدني في الدستور.

من: نظم من قبل منظمة كذا.

كيف: ثلاثة عروض تقديمية، لأستاذ جامعة ورئيس منظمة مجتمع مدني وعضو مجلس محلي، الحضور من الناشطين وأعضاء منظمات المجتمع المدني ومن المهتمين بالعملية الديمقراطية. (هل جرت مناقشات جانبية؟ ما هي، وما هو تعليق المحاضرين، وما هو الجو العام؟).

متى وأين: في التاريخ الفلاني في الساعة الفلانية على القاعة الفلانية.

لماذا: يذكر ان منظمة كذا سبق وان أقامت العديد من المؤتمرات حول دور منظمات المجتمع المدني في العملية الديمقراطية. ويأتي انعقاد هذا المؤتمر في ظل المطاحنات السياسية الراهنة حول إقرار الدستور، ويلاحظ إهمال أو إغفال دور منظمات المجتمع المدني في هذه العملية المصيرية على الرغم من انها الوحيدة القادرة على التكلم بلغة المواطن العادي كونها غير تابعة إلى أحزاب سياسية...

على ان هناك أشياء أخرى تكميلية، وهي تتأتى بالإجابة عن الأسئلة التي تطرح ضمنا، مثل: وماذا سيحصل بعد ذلك؟ وما الفائدة؟ ...الخ. وبالطبع قد لا يستطيع الصحفي الإجابة على هذه الأسئلة، ولكنه يستطيع الإشارة إليها، كما في مثالنا أعلاه، كاطروحات للمناقشين، واستشراف إجاباتهم عنها. وإذا ما تعذر على الصحفي ان يحصل على معلومة ما، فعليه ان يذكر ذلك للقارئ بأمانة. فان لم يستطع ان يعلم من نظم المؤتمر على وجه التحديد، كأن تعمد الجهة المنظمة إلى إخفاء نفسها، فعليه ان يورد جملة مثل: "ولم يتسن لنا معرفة الجهة التي رعت هذا المؤتمر، رغم ان الشعارات المرفوعة تشير إلى منظمة كذا...". ولكنه قد يكون له حدس في ذلك بناء على شواهد معينة، فيمكن له أن يستعمل عبارة: "ومن المعلوم أن هذه المنظمة تميل إلى التيار الفلاني، وهي سبق ان نظمت مثل هذه المؤتمرات في المكان نفسه وباستدعاء المحاضرين أنفسهم...".

وقد يحتج البعض على استعمال (التخمين) في إيراد الخبر. ونحن لا ندعو إلى ذلك على سبيل الإطلاق. بيد ان الصحفي الجيد، والمتتبع لمسيرة الأحداث، والذي يمتلك خبرة وافية في العمل الصحفي، يحتاج إلى توفير دلالات وإشارات تساعد المتلقي في فهم الخبر واستيعابه، ولكنه يجب ان يوضح ان هذه الدلالات والإشارات صادرة عنه، وهي ليست حقائق. ويجب التشديد على ان استعمال الحدس هو آخر الأمور التي يتم اللجوء إليها، وهو إنما يورد لتوضيح نقص في معلومات الخبر ويترك للقارئ حرية ملئها بما يوافق أو يخالف حدس الصحفي، الذي لابد له من ان يتمتع بموهبة الحدس قبل ان يستحق هذه التسمية.

على أننا نجد في المقابل مجموعة غير قليلة من الصحفيين باتت تستعمل الحدس كمرجعية أولى وتفرض استنتاجاتها بدون التصريح بذلك، وتفترض ان الأمور تسير حسب تخمين الصحفي نفسه أكثر من الحقائق الموضوعية التي صنعت الخبر ذاته. وهؤلاء هم في العادة من المرتبطين حزبيا أو الذين يشعرون بالولاء لجهة أو طائفة أو كتلة ما. وهم يفترضون ان عليهم، طالما كانوا ناقلين للأخبار، ان يضعوها في قالب يتضمن رأيهم، أو رأي من يقدم لهم الدعم، بحيث يصاغ الخبر موافقا لتوجهات تلك الجهات.

ان طريقة الأخبار الموجهة لاقت رواجا، على المدى القريب، في الصحافة العراقية. وذلك ليس اعتمادا على حسن أداء هذه الصحافة، وإنما لكون المتلقي غير مؤهل بما فيه الكفاية للحكم على طبيعة المادة التي توفرها تلك الصحافة. ومن طبيعة الإنسان انه يميل إلى تصديق ما يوافق توجهاته، ويسارع إلى تكذيب ما يخالفها. ولكن الحقيقة البسيطة ان البشر ليسوا كاملين، وأنهم يرتكبون أخطاء. ولذلك يجب على الصحفي الملتزم بعد ان يجيب على الأسئلة المذكورة أنفا، إن أراد أن يحلل الخبر ضمن قناعاته، أن يذكر بشكل أمين طبيعة تلك القناعات كأن يستخدم صيغة الغائب في طرح تلك الأفكار معززة بملاحظات عن أرضية حامليها، فيقول: "يشار ان بعض المنتقدين، من ذوي الأفكار الليبرالية، رفضوا إطلاق الوصف الفلاني على منظمة كذا...".

وللتدليل على مثل هذه الأخبار الموجهة، سأورد مثالا من احد المواقع الالكترونية العراقية. حيث نشر هذا الموقع خبرا مفاده ان مظاهرة كبيرة خرجت في مدينة عراقية، مقابل مبنى المحافظة، تطالب بإقالة المحافظ نظرا لسوء الخدمات، وان المتظاهرين اصطدموا مع قوات الشرطة، وحدث إطلاق نار بين الجانبين قبل ان تتفرق المظاهرة. وبعد التدقيق في الخبر، وجدنا ان آخر مظاهرة حدثت في تلك المدينة كانت قبل اسبوعين أو ثلاثة من تاريخ نشر هذا الخبر. وهي لم تكن كبيرة إذ شارك فيها بضع عشرات فقط، وأنها لم تكن احتجاجا على سوء الخدمات وإنما احتجاجا على حل فوج المغاوير الذي لم تعترف به وزارة الداخلية. ولم يطالب المتظاهرون بإقالة المحافظ، بل باعادتهم إلى الخدمة. ولم يحدث تصادم، ولكن أطلقت بعض العيارات في الهواء تحذيرا لأحد المندسين الذي لوح ببندقيته. وما دفعني إلى التأكد من صحة الخبر، هو افتقاره إلى الإجابات عن (من ومتى)، لأجد ان الخبر أجاب بصورة خاطئة عن (ماذا وكيف ولماذا). وكانت إجابة (أين) فقط هي الصحيحة: مقابل مبنى المحافظة. ويبدو ان الموقع الالكتروني بخبره هذا إنما أراد حدوث مظاهرة أمام مبنى المحافظة ليبني عليها خبره كما يحلو له.

وإذا كان حبل الكذب قصيرا، فهو في الصحافة، للأسف، أطول قليلا. ونظرا لان البلد لم يصل بعد إلى مرحلة تسويق الخبر كسلعة، وبالتالي يترك للعرض والطلب تحديد الغث من السمين، فان مسؤولية الصحفي عن هذه المرحلة لا تقل عن مسؤولية السياسي، ذلك انه بإهماله الحقيقة، أو تحويره لها، إنما يشوش على الرأي العام ويؤخر التطور الحتمي للديمقراطية. ونحن نعلم ان السياسيين يتمسكون بالديمقراطية حينما يكونون خارج السلطة، ولكنهم يمنحونها اقل اعتبار حينما يصبحون فيها. فالديمقراطية ليست فقط انتخابات، وإنما مجموعة من الآليات التي تضمن التزام الكل بها. ومن هذا الكل، جزء مهم يستطيع ان يساعد على إنجاز البناء بسرعة، كما يمكن له عرقلته، ذلك هو الصحفي.